

WO/GA/47/15

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 يوليو 2015

الجمعية العامة للويبو

الدورة السابعة والأربعون (الدورة العادية الثانية والعشرون)
جنيف، من 5 إلى 14 أكتوبر 2015

التعاون بناءً على البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

أولاً. المقدمة

1. ينص البند 4 من البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات (المشار إليها فيما يلي بعبارة البيانات المتفق عليها) والمعتمدة في 1 يونيو 2000 على ما يلي:

"4. ومن أجل تسهيل تنفيذ القاعدة 8(أ) من هذه المعاهدة، يدعو المؤتمر الدبلوماسي للجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والأطراف المتعاقدة إلى توفير مزيد من المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر للوفاء بالتزاماتها المترتبة على هذه المعاهدة حتى قبل دخولها حيز التنفيذ.

"ويحث المؤتمر الدبلوماسي أيضاً البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق على توفير التعاون التقني والمالي لمصلحة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بناءً على طلبها وبشروط يتفق عليها الطرفان.

"ويدعو المؤتمر الدبلوماسي للجمعية العامة للويبو إلى مراقبة التقدم المحرز في ذلك التعاون وتقييمه في كل دورة عادية لها، ما أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ."

2. ووفقاً للفقرة الثالثة من البند 4 من البيانات المتفق عليها، فإن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى مراقبة وتقييم التقدم المحرز في مجال التعاون التقني والمالي لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، مما ييسر إيداع التبليغات في نسق إلكتروني في تلك البلدان.

3. وبناء عليه، فإن البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق والمشار إليها في البند 4 من البيانات المنفق عليها المذكورة أعلاه مدعوة، كما هو منصوص عليه في تلك البيانات، إلى تزويد الدورة السابعة والأربعين (الدورة العادية الثانية والعشرون) للجمعية بالمعلومات حتى تتمكن من مراقبة التقدم المحرز في مجال التعاون وتقييمه.

ثانياً. أنشطة الويبو

4. فيما يخص أنشطة الويبو في هذا المجال، صرح المدير العام للويبو، عند اعتماد القاعدة 8 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة قانون البراءات في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد تلك المعاهدة، بأن الويبو ستظل ملتزمة ببرامجها للتعاون التقني وأنها ستعمل أكثر على ترجمة مضمون القاعدة 8 إلى أنشطة ملموسة لتكوين كفاءات البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر.¹

5. وإضافة إلى ذلك، تشير توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية إلى تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق وتحسينها، بما فيها مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعلّ التوصيتين التاليتين وجيهتان بصفة خاصة في هذا الصدد:

"10. مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.

"24. مطالبة الويبو، في إطار ولايتها، بتوسيع نطاق نشاطها الموجه لردم الهوة الرقمية تماشياً مع مقررات مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات مع مراعاة أهمية صندوق التضامن الرقمي."

6. وتجدر الإشارة تحديداً إلى التطورات التي حدثت بين الدورة العادية السابقة للجمعية العامة للويبو المعقودة في عام 2013 ونهاية مايو 2015 في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات، بالنظر إلى العلاقة المتينة بين تلك المعاهدة ومعاهدة قانون البراءات. ولما كانت هذه الأنشطة قد اعتمدت بالفعل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، فمن الممكن تطبيقها على المدين المتوسط والبعيد في سياق معاهدة قانون البراءات.

7. النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT): واصل المكتب الدولي تطوير ونشر نظام ePCT. وبعد المرحلة التجريبية، يوجد الآن ما يفوق 20 000 مستخدم في أكثر من 100 بلداً مختلفاً ممن يستعملون نظام ePCT لأغراض الإيداع و/أو إدارة طلبات دولية لاحقاً. وقد فُتح النظام أيضاً للمكاتب الوطنية/الإقليمية، التي بات بإمكانها النفاذ إلى الخدمة لدى الاضطلاع بأدوارها بصفقتها مكتباً لتسلم الطلبات وإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي وكذلك مكتباً معيّنًا. ومن الملاحظ، حتى الآن، شروع البلدان ومنظمات البراءات الإقليمية التالية في استعمال تلك الخدمات الإضافية: الجزائر، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والبرازيل، وبلغاريا، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والجمهورية التشيكية، والدايمرك، ومصر، وإستونيا، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات، وفلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، وإيسلندا، والهند، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وكينيا، ولاتفيا، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والنرويج، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتايلند، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، طُوّر حل للإيداع عبر شبكة الإنترنت يُسمى خدمة الإيداع في إطار نظام ePCT (ePCT-Filing)، وهي خدمة يُرمع أن تحل محلّ نظام الإيداع الإلكتروني

¹ انظر الفقرتين 2556 و2563 من المحاضر الموجزة للجنة الرئيسية الأولى الواردة في سجلات المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات (منشور الويبو رقم 327).

الآمن للطلبات (نظام PCT-SAFE) وتتيح لكل المكاتب إمكانية تزويد المدعين بجل للإيداع الإلكتروني. وبعد مرحلة تجريبية أولية اقتصر على اللغة الإنكليزية، أصبحت واجهة المستخدم لنظام ePCT، في أبريل 2015، متاحة باللغات التسع الأخرى للنشر الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وهي: العربية والصينية والفرنسية والألمانية واليابانية والكورية والبرتغالية والروسية والإسبانية.

8. خدمة استضافة الإيداع في إطار نظام ePCT: يوفر المكتب الدولي الآن خدمة استضافة كاملة في إطار نظام ePCT لخدمات مكتب تسلم الطلبات المتسقة مع حل الإيداع الإلكتروني ePCT-Filing. وتلك الخدمات متاحة لمكاتب كل الدول الأعضاء التي ليست لها القدرة على تطوير وتشغيل وصيانة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض عمليات مكاتب تسلم الطلبات، أو ليست لها الرغبة في ذلك، مما يمكنها من تزويد مودعيها بمستوى الخدمة ذاته الذي تتسم به المكاتب المؤتمتة بدرجة كبيرة. ولا يلزم المكاتب المشاركة سوى متصفح ويب معياري ووصلة للإنترنت (إضافة إلى جهاز للمسح الضوئي لمعالجة الوثائق المودعة في شكل ورقي). ويستضيف المكتب الدولي حالياً خوادم نظام ePCT لفائدة عدد من مكاتب تسلم الطلبات، وهي مكاتب أستراليا والبرازيل وشيلي وإستونيا والهند ولاتفيا وماليزيا ونيوزيلندا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة فضلا عن المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات.

9. وبالإضافة إلى الخدمات المذكورة أعلاه، تقدم الويبو المساعدة إلى المكاتب في عميات التحضير التي تجرئها استعدادا لدخول خدمات نظام ePCT حيز التنفيذ. ويشمل ذلك تقديم مساعدة تقنية، مثل توفير البيئات الاختبارية لمكتب تسلم الطلبات لتمكينه من اختبار مسار الإيداع من بدايته إلى نهايته، وإصدار الشهادة الرقمية التي يشترطها مكتب تسلم الطلبات لتوقيع مجموع النسخ الأصلية قبل تحويلها إلى المكتب الدولي) فضلا عن مساعدة قانونية وإجرائية. وعلاوة على ذلك، استمرت هيئتا الويبو المعنيتان بالتصديق واللتنان توزعان الشهادات الرقمية وتديرانها في إنجاز أعمالهما. ويلجأ مودعو الطلبات إلى إحدى الهيئتين المذكورتين فيما تلجأ المكاتب إلى الأخرى لإجراء مقارنات لأغراض سلامة بيانات البراءات التي تعالجها.

10. التحوّل من الخدمات القديمة: بعد ظهور بدائل تتيح مزيدا من الكفاءة وسهولة الاستخدام، ينبغي الإشارة إلى الأنشطة الانتقالية التالية فيما يخص ثلاث خدمات قديمة أبلغ عنها في الوثيقة WO/GA/43/15:

(أ) نظام PCT-SAFE: مع الاستعاضة عن نظام PCT-SAFE بنظام ePCT باعتباره حلا وضعه المكتب الدولي لأغراض الإيداع الإلكتروني بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، شهد عدد مكاتب تسلم الطلبات التي تقبل الإيداع الإلكتروني بناء على تلك المعاهدة باستخدام نظام PCT-SAFE انخفاضا من 27 مكتبا في عام 2013 إلى 26 مكتبا. غير أنه تواصل إصدار نسخ محدثة للبرنامج الحاسوبي PCT-SAFE في الوقت المناسب من أجل تحمّل التطور الجاري للإطار القانوني والإجرائي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مثل مختلف التغييرات المدخلة على اللائحة التنفيذية للمعاهدة.

(ب) نظام PCT-EASY: بعد مشاورات جرت بين المكتب الدولي والدول الأعضاء ائفق على أن يتم، اعتبارا من 1 يوليو 2015، وقف طريقة الإيداع PCT-EASY، التي استبدلت الآن بخدمات للإيداع الإلكتروني التام في إطار نظام ePCT.

(ج) النظام المؤتمت لطلب وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات (PADOS): طلب المكتب الدولي من آخر مكنتين (المكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب اليابان للبراءات) لا يزالان يستخدمان النظام التحوّل إلى الخدمات التي يتيحها ركن البراءات (PATENTSCOPE) عبر الإنترنت.

11. وفيما يخص أنشطة المساعدة التقنية العامة التي تضطلع بها الويبو، يقدم برنامج الحلول لأعمال مكاتب الملكية الفكرية مساعدة تركز على تعزيز كفاءة أنشطة تسجيل الملكية الفكرية وتحسين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الملكية الفكرية إلى شركائها من أصحاب المصالح.

12. وتُقدم حلول للأتمتة مُصمّمة حسب الاحتياجات لزهاء 68 مكتبا من مكاتب الملكية الفكرية، خصوصا في البلدان النامية، مما يؤدي إلى تحسين إدارة سندات الملكية الفكرية والسجلات ذات الصلة، وتحسين كفاءة العمليات المؤسسية من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء قواعد بيانات وطنية في مجال الملكية الفكرية. ويتم التركيز على تكوين الكفاءات عن طريق التدريب المكثف ونقل المعارف المرتبطة بالبرامج الحاسوبية إلى المسؤولين عن إدارة الأنظمة في مكاتب الملكية الفكرية من أجل تحسين الإدارة وضمان دعم تقني من المستوى الأول، وعلى تدريب يخصص استخدام الأنظمة تحديدا ويقدم إلى الموظفين لزيادة فعالية الاستخدام وضمان النجاح في تنفيذ المشروعات وضمان استدامتها. وفيما يلي خدمتان محدّتان من ضمن الخدمات المُقدمة:

(أ) بحلول أواخر عام 2014، كان نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS) يُستخدم في 68 مكتبا من مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية الواقعة في كل الأقاليم (منها 17 بلدا من البلدان الأقل نمواً). ومن أصل مجموع تلك المكاتب، كان 46 مكتبا يستخدم النظام لتسلم طلبات البراءات وفحصها ومنح البراءات ونشرها.

(ب) ويقدم برنامج الحلول لأعمال مكاتب الملكية الفكرية المساعدة أيضا إلى العديد من مكاتب الملكية الفكرية لتمكينها من توفير خدمات إلكترونية، مثل الإيداع الإلكتروني والنشر الإلكتروني وتبادل البيانات مع قواعد البيانات العالمية.

13. إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علما بمسألة "التعاون بناء على البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/47/15)

[نهاية الوثيقة]